Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق سياسات | 2025 / 004

اقتصاد الفرص المشتركة:
صياغة مستقبل موحد
بين القدس وغزة والضفة

الباحثين

د. رائـــــد حـلـس
أ. تـقـوى الـبـلـوي
أ. عبد الرحمن صوايفة

ضمن مشروع

تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني
في صياغة مستقبل فلسطين

مارس 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

اقتصاد الفرص المشتركة:

صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة

إعداد

د. رائد حلس، جمعية بنيان المجتمعية

أ. عبد الرحمن صوايفة، مركز الخليل المجتمعي

أ. تقوى البلوي، مؤسسة الروزنة

ضمن مشروع:

"تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"

مارس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

1. مقدمة

يشكّل الاقتصاد الفلسطيني ركيزة أساسية لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه يواجه تحديات معقدة نتيجة القيود الإسرائيلية والانقسام الداخلي، مما أدى إلى هشاشته واعتماده على المساعدات الخارجية، حيث تعاني الأراضي الفلسطينية من فجوات اقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بفعل القيود السياسية والجغرافية والانتهاكات الإسرائيلية والحصار المفروض على غزة، إلى جانب ضعف البنية التحتية والانقسام الداخلي، مما يعوق تحقيق الاستقرار والنمو.

تسعى هذه الورقة الإجابة عن إشكالية رئيسية تتعلق بكيفية تحقيق تنسيق اقتصادي فعّال يضمن توزيعًا عادلًا للموارد والفرص، والبحث في السياسات والإصلاحات المطلوبة لتعزيز التكامل الاقتصادي رغم التحديات، إضافة إلى استثمار الدعم الدولي وجذب الاستثمارات لتحقيق تنمية مستدامة.

وتهدف الورقة إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية عبر تعزيز التنسيق الاقتصادي، واقتراح إصلاحات عملية لمواجهة قيود الاحتلال والانقسام، وتطوير استراتيجيات لجذب الاستثمارات واستثمار الدعم الدولي، إلى جانب تقديم سياسات للحد من تأثير السياسات الإسرائيلية وتعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني.

وتعتمد الورقة منهجية البحث التشاركي والتحليل الوصفي لدراسة المؤشرات الاقتصادية، من خلال مقابلات مع خبراء اقتصاديين وجلسة نقاش طاولة مستديرة لتقييم النتائج واقتراح السياسات، مع الاعتماد على العينة الغرضية وفق الخبرة، وتطبيق التحليل الموضوعي للبيانات النوعية.

2. تحديات التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة والقدس

يواجه التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة والقدس العديد من التحديات، أبرزها التحديات السياسية والجغرافية، والقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، والانقسام السياسي، إضافة إلى البنية التحتية المدمرة وضعف الاستثمارات، وفيما يلي شرح مفصل لهذه التحديات:

2.1 التحديات السياسية والجغرافية

يواجه التكامل الاقتصادي الفلسطيني تحديات سياسية وجغرافية معقدة، إذ نشأ تحت قيود اتفاقيات أوسلو وباريس التي حدّت من السيادة على الموارد والسياسات، كما أدى التقسيم الجغرافي إلى عزل اقتصاد القدس عن امتداده الطبيعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بقي تحت السيطرة

الإسرائيلية منذ 1967 [1]، مما عزز التجزئة الاقتصادية والتفاوت بين المناطق، وأفقد القدس دورها المركزي كعاصمة مستقبلية، حيث تعتمد اقتصاديًا على مخصصات التأمين وفرص العمل في السوق الإسرائيلي، رغم تحسن الظروف نسبيًا في بعض المناطق التي لا تزال خاضعة للحصار والسيطرة الإسرائيلية[2].

في ظل هذه التحديات، يعاني اقتصاد الضفة الغربية من قيود صارمة، حيث لا تتجاوز المساحة المتاحة للتنمية الاقتصادية 40% من إجمالي أراضيها، حيث يعيش 3 ملايين فلسطيني تحت ولاية السلطة الفلسطينية، بينما تبقى 60% من الأراضي تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، ويقيم فيها 361 ألف فلسطيني مقابل 400 ألف مستوطن. أما اقتصاد غزة، فهو منفصل عن بقية الوطن، ويخضع لنظام حكم مختلف، مما يعمّق الانقسام ويؤثر على 2.13 مليون فلسطيني[3]، في المقابل القدس الشرقية معزولة تمامًا عن الضفة الغربية وغزة، يبلغ عدد سكانها نحو 350 ألف نسمة، تخضع للتهويد بلا هوادة، ما أوصل عدد السكان المستوطنين إلى أقل بقليل من نصف سكان العاصمة المحتلة[4].

نتيجة لهذه التحديات، تعرض الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية لضغوط كبيرة، مما أدى إلى اعتماده بشكل متزايد على الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية[5].

2.2 القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع

تفرض القيود على تنقل الأفراد والبضائع بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية عوائق أمام التكامل الاقتصادي، مما يزيد البطالة والفقر ويفاقم تدهور المعيشة، وتتضمن هذه القيود شبكة معقدة من الحواجز والتصاريح الصارمة، مما يؤدي إلى عزل مناطق الضفة الغربية ويحدّ من النشاط الاقتصادي، وفي 2023، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وجود

---

[1] الخالدي رجا، " إشكالية هوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتحول الهيكلي المطلوب للتنمية المستدامة" (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2024)، 5.

[2] الخالدي، رجا وعرفة، نور، "تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية – القدس الشرقية"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2017).

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2024"، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025)، 25.

[4] الخالدي رجا، مرجع سيق ذكره، 6.

[5] ولمزيد من التفاصيل حول الهيمنة والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، انظر: مسيف، جميل وآخرون، "الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2019).

565 عائقًا، منها 49 حاجزًا دائمًا و139 متقطعًا، إلى جانب متاريس وجدران تزيد من العزلة الاقتصادية والاجتماعية[6].

وتصاعدت القيود بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، حيث كثفت إسرائيل إغلاق المناطق واجتياح المدن، مما شلّ الحركة التجارية وأضعف الأسواق، خاصة في شمال الضفة، الذي كان مركزًا رئيسيًا للتسوق والتعليم لفلسطينيي الداخل[7]. وأدى ذلك إلى انخفاض مبيعات 81% من المنشآت الاقتصادية، وفقدان نحو 306 آلاف وظيفة منذ السابع من أكتوبر[8]، كما عزز الاحتلال القيود بين الضفة والقدس، حيث فصل الجدار العازل تجمعات فلسطينية، ما أجبر آلاف الفلسطينيين على عبور الحواجز يوميًا للوصول إلى أعمالهم ومدارسهم وخدماتهم، وأثّر على الصحافة والمنظمات الإنسانية.

أما في غزة، فقد أدت القيود المشددة المفروضة منذ عام 2007 إلى تفاقم العزلة الجغرافية والاجتماعية، مما تسبب في أزمة إنسانية خانقة. وبعد حرب أكتوبر 2023، شددت إسرائيل الحصار بشكل غير مسبوق، ما تسبب في نقص حاد بالإمدادات الأساسية، وسط تحذيرات دولية من كارثة إنسانية تلوح في الأفق[9].

2.3 الانقسام السياسي الفلسطيني

أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى تفاقم التحديات الاقتصادية، لا سيما مع حصار غزة، ما عمّق الفجوة بين الضفة والقطاع والقدس، وأعاق توحيد السياسات الاقتصادية والتخطيط الوطني، بينما عززت التدخلات الإقليمية الانقسام لتحقيق مصالحها، وقد انعكس ذلك سلبًا على التنمية المستدامة، حيث طغت صراعات القوى السياسية على جهود المصالحة الوطنية[10]، كما أدى عدم

---

[6] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأوتشا، " التنقل والوصول في الضفة الغربية: تموز/يوليو 2023"، (القدس: الأوتشا، 2023). انظر: https://bit.ly/3ExdkJ8.

[7] عزام، رغد، "اجتياحات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية: الأثر الاقتصادي والتحديات الاجتماعية"، (تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2024). انظر: https://bit.ly/417P1ct.

[8] وزارة الاقتصاد الوطني، "أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، (رام الله: 2024). انظر: https://bit.ly/4i91MKJ.

[9] انظر: حلس، رائد، "انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025).

[10] شعبان، عمر،" تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له"، (مركز الأبحاث الفلسطيني،2018)، 2-3.

الاستقرار السياسي، إلى إضعاف بيئة الاستثمار وزيادة تردد المستثمرين، مما حدّ من الفرص الاقتصادية وقلل من المشاريع المشتركة، في ظل استمرار عوائق الاحتلال[11].

وأدى الانقسام السياسي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية عبر الازدواج الضريبي والتشريعي، مما زاد الأعباء على القطاعين التجاري والاستثماري وأضعف القدرة الشرائية للمواطنين[12]، فبينما تطبق غزة قوانين ضريبية قديمة، خضعت الضفة لتعديلات جديدة، مما عمّق التفاوت الاقتصادي. ولتعويض التحديات المالية، تبنّت حكومتا الضفة وغزة سياسة "الجباية السريعة"، ما رفع الإيرادات الضريبية لكنه زاد الأعباء على المواطنين وأضعف ثقة المستثمرين. كما أسهم غياب إطار قانوني موحد وتعطيل المجلس التشريعي في تباين القوانين وتعقيد المعاملات التجارية، مما أدى إلى بيئة استثمارية غير مستقرة زادت من حالة عدم اليقين القانوني[13].

2.4 البنية التحتية المدمرة

وسط التحديات الاقتصادية المتفاقمة، تفاقمت أزمة البنية التحتية، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة والتي خلفت آثارًا تدميرية كارثية واسعة النطاق، هذا الدمار ترك بصماته العميقة على الأفراد والاقتصاد ككل، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، تكبّد القطاع الخاص في غزة خسائر فادحة، حيث أُغلِقت 88% من مؤسساته، في حين دُمِّرَت 66% منها بشكل كامل، وتعرضت 22% لأضرار جزئية، وكان قطاع التجارة والتبادل التجاري من بين الأكثر تضررًا، إذ تأثرت جميع مؤسساته تقريبًا، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة[14].

كما شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدة اجتياحات في الضفة الغربية استهدفت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والاتصالات والطرق، مما أدى إلى تدمير واسع أثر بشكل مباشر على حياة السكان وجعل العديد من المناطق غير صالحة للسكن أو العمل[15].

---

[11] كيالي، ماجد، "التداعيات الخطيرة للانقسامات الفلسطينية استثمار إسرائيلي وإضرار بصورة الشعب الفلسطيني"، (مجلة الشؤون العربية،2022)

[12] أبو مدللة، سمير. "رؤية استشرافية للاقتصاد الفلسطيني في ضوء الانقسام والاحتلال". (رام الله: الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، 2022).

[13] أبو عرام، محمد. مقابلة شخصية مع مدير عام الموارد المالية والإدارية في وزارة الصناعة، رام الله، 12 فبراير 2025.

[14] البنك الدولي: الحرب تدفع الأراضي الفلسطينية إلى أزمة غير مسبوقة، و(كالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): رام الله، 2024). انظر: https://bit.ly/4jvEnoo.

[15] عزام، رغد، مرجع سبق ذكره. انظر: https://bit.ly/417P1ct.

وعلى إثر ذلك انكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 82% في قطاع غزة، بينما تراجع في الضفة الغربية بنسبة 19% بسبب التصعيد الإسرائيلي والاجتياحات المكثفة، لا سيما في جنين وطوباس ونابلس وطولكرم وقلقيلية [16]

كان لانهيار البنية التحتية أثر عميق على الاقتصاد، حيث شهدت معظم القطاعات في غزة والضفة الغربية تراجعًا حادًا خلال عام 2024، في قطاع غزة تصدّر قطاع الإنشاءات الانكماش بنسبة 98%، تلاه الزراعة بـ 91%، ثم الصناعة بـ 90%، وأخيرًا الخدمات بـ 81%، أما في الضفة الغربية، تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 38%، يليه الصناعة بـ 30%، فيما انخفض قطاعا الزراعة والخدمات بنسبة 17% لكل منهما[17].

3. البدائل السياساتية المقترحة

تستند هذه البدائل[18]، إلى معايير الكفاءة والاستدامة والعدالة في توزيع الفوائد. كما تقيّم الفوائد المحتملة ونقاط الضعف، بما يسهم في تطوير سياسات أكثر شمولًا وفعالية.

البديل (1): اعتماد نهج التكامل الاقتصادي التدريجي المستقل" كإستراتيجية للتنمية"

- التدخل: تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، مع تحسين البنية التحتية للنقل والتجارة، للحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز الترابط التدريجي بين الضفة الغربية، غزة، والقدس الشرقية.
- تحليل البديل:

الكفاءة	يساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على إسرائيل، وتوفير فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.
الاستدامة	التركيز على تطوير قطاعات مستدامة مثل الطاقة والزراعة، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الحصاد الاقتصادي لعام 2024، التنبؤات الاقتصادية للعام 2025"، (رام الله، 2024). انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5904

[17] (المرجع نفسه)

[18] تم صياغة السياسات المقترحة بالاستناد إلى نتائج المقابلات المعمقة مع الخبراء والمختصين في الاقتصاد والتنمية وممثلين عن المؤسسات ذات الصلة بموضوع الورقة والمدرجة أسماؤهم في قائمة المراجع، وكذلك جلسة نقاش الطاولة المستديرة: "اقتصاد الفرص المشتركة: صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة"، تضمنت 13مشاركًا من ذوي العلاقة، تطبيق Meet G، 2 فبراير 2025.

العدالة	توفير فرص اقتصادية متساوية بين المناطق، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الضفة، غزة، والقدس.
الفوائد	تحسين سبل العيش، تقليل الضغط الإنساني، دعم الاستقرار، وزيادة التنسيق الدولي.
نقاط الضعف	الحاجة لاستثمارات ضخمة بالبنية التحتية، وعقبات سياسية وإسرائيلية محتملة، والحاجة لوقت طويل لتحقيق النتائج

- الجهات المعنية بالتنفيذ: تتولى الحكومة وضع الأطر القانونية والتنظيمية، فيما يستثمر القطاع الخاص في الإنتاج والبنية التحتية، تدعم المؤسسات الأهلية المبادرات التنموية والتدريب، بينما تقدم الدول العربية والإسلامية الدعم المالي والتقني، وتسهم المؤسسات الدولية في تمويل المشاريع التنموية.

البديل (2): إنشاء منصة رقمية موحدة للتجارة الإلكترونية والمعاملات المالية

- **التدخل:** إنشاء منصة رقمية موحدة تشمل سوقًا إلكترونيًا ومجموعة من الخدمات المالية الرقمية التي تربط التجار والمستهلكين في الضفة والقدس وغزة، مع دعم وسائل الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال بسهولة عبر أنظمة مالية متكاملة.
- **تحليل البديل:**

الكفاءة	يوفر هذا البديل قنوات تسويقية جديدة ويقلل من الاعتماد على الوسطاء، مما يخفض التكاليف ويزيد من سرعة المعاملات.
الاستدامة	يمكن أن يستمر هذا النظام مع التوسع في اعتماد التكنولوجيا المالية وتطوير البنية التحتية الرقمية.
العدالة	يتيح الفرصة لجميع الفئات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، للوصول إلى أسواق أوسع دون قيود جغرافية
الفوائد	**يعزز فرص العمل الرقمي، ويقلل الحاجة إلى التنقل المادي، ويوفر بدائل مصرفية إلكترونية.**
نقاط الضعف	تحديات تتعلق بتأمين البيانات، ضعف البنية التحتية للإنترنت، والحاجة إلى توافق تشريعي بين المناطق المختلفة.

- **الجهات المعنية بالتنفيذ:** تتولى الحكومة الفلسطينية وضع السياسات والتنظيم، بينما تشرف سلطة النقد على الاستقرار المالي، وتسهم البنوك في تقديم الخدمات التمويلية، وتدعم شركات

التكنولوجيا المالية الابتكار في المدفوعات الرقمية، وتلعب الغرف التجارية دورًا في تعزيز بيئة الأعمال، فيما توفر شركات الاتصالات البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي.

البديل (3): مبادرة الاعمار والتنمية المستدامة

- التدخل: تهدف المبادرة إلى إعادة إعمار البنية التحتية في غزة والضفة الغربية من خلال نهج مستدام يجمع بين الاستجابة الفورية والتخطيط طويل الأمد، وذلك عبر إصلاح الخدمات الأساسية لضمان استقرار الحياة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاقتصاد، وتعزيز الشراكات الدولية لضمان التمويل ونقل التكنولوجيا.
- **تحليل البدائل:**

الكفاءة	الاعتماد على تقنيات بناء حديثة ومواد محلية يقلل التكاليف، ويعزز سرعة التنفيذ، ويوفر فرص عمل جديدة
الاستدامة	استخدام حلول بيئية وتقنيات الطاقة المتجددة لضمان ديمومة البنية التحتية.
العدالة	توزيع المشاريع بشكل منصف مع إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ.
الفوائد	تحسين المعيشة، تحفيز الاقتصاد، خلق فرص عمل، وتعزيز الصمود.
نقاط الضعف	القيود السياسية على إدخال المواد، الحاجة إلى تمويل مستدام، ومخاطر التدمير في حال التصعيد العسكري.

- **الجهات المعنية بالتنفيذ:** تتولى الحكومة الفلسطينية إدارة تنفيذ المشاريع، بدعم مالي وتقني من المؤسسات الدولية، إضافة إلى التمويل والخبرات التي تقدمها الدول المانحة. ويساهم القطاع الخاص في عمليات البناء، بينما تلعب البلديات والمجتمع المدني دورًا رئيسيًا في الإشراف، وضمان العدالة والاستدامة.

4. التوصيات السياساتية الختامية

بناءً على تحليل البدائل السياساتية المقترحة، يمكن تقديم بعض التوصيات الختامية والتي من شأنها تعزيز التكامل الاقتصادي الفلسطيني، وقد تم تصنيفها وفق مدى إمكانية تنفيذها على المدى القصير، المتوسط، والطويل كما يلي:

- أولويات قصيرة المدى (إجراءات عاجلة – خلال سنة)

- ✓ الضغط الدولي لإزالة القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، عبر الدبلوماسية والشراكات مع منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الأممية، حيث إن إزالة العوائق الخارجية شرط أساسي لتنفيذ باقي التوصيات.
- ✓ تحفيز الاستثمار المحلي والدولي عبر تحسين بيئة الأعمال، وإزالة العوائق الإدارية، ومنح حوافز للمستثمرين الفلسطينيين والدوليين.
- ✓ تعزيز التكامل في سوق العمل الفلسطيني من خلال تطوير برامج تدريبية تستهدف الفئات المتضررة من البطالة، لرفع كفاءة القوى العاملة.

❖ أولويات متوسطة المدى (من 1 إلى 3 سنوات)

- ✓ إنشاء آلية تنسيق اقتصادية موحدة بين الضفة وغزة والقدس الشرقية لتوحيد السياسات المالية والتجارية والاستثمارية، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق.
- ✓ تفعيل المناطق الاقتصادية المشتركة عبر إنشاء ممرات آمنة تربط بين الضفة وغزة والقدس، مما يسهم في تسهيل حركة الأفراد والبضائع وتعزيز النشاط التجاري.

❖ أولويات طويلة المدى (أكثر من 3 سنوات)

- ✓ إعادة إعمار البنية التحتية الاقتصادية في غزة والضفة عبر خطة تنموية شاملة تركز على التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة لضمان الاستدامة.

المراجع

❖ **الأبحاث والدراسات**

- رائد حلس، "انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025).
- رجا الخالدي ونور عرفة، "تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية – القدس الشرقية"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2017).
- رجا الخالدي، " إشكالية هوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتحول الهيكلي المطلوب للتنمية المستدامة" (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2024).
- رغد عزام، "اجتياحات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية: الأثر الاقتصادي والتحديات الاجتماعية"، (تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2024).
- رغد عزام، "اجتياحات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية: الأثر الاقتصادي والتحديات الاجتماعية"، (تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2024).
- سمير أبو مدللة. "رؤية استشرافية للاقتصاد الفلسطيني في ضوء الانقسام والاحتلال". (رام الله: الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، 2022).
- عمر شعبان،" تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له"، (مركز الأبحاث الفلسطيني،2018).
- ماجد كيالي، "التداعيات الخطيرة للانقسامات الفلسطينية استثمار إسرائيلي وإضرار بصورة الشعب الفلسطيني"، (مجلة الشؤون العربية، 2022).
- مسيف جميل مسيف وآخرون، "الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2019).

❖ **التقارير**

- البنك الدولي: الحرب تدفع الأراضي الفلسطينية إلى أزمة غير مسبوقة، و(كالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): رام الله، 2024). انظر : https://bit.ly/4jvEnoo.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الحصاد الاقتصادي لعام 2024، التنبؤات الاقتصادية للعام 2025"، (رام الله، 2024).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2024"، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا، " التنقل والوصول في الضفة الغربية: تموز/يوليو 2023"، (القدس: فأوتشا، 2023).
- وزارة الاقتصاد الوطني، "أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، (رام الله: 2024
- Population – Peace Now. (2019, May 7). Peace Now. Available at: https://bit.ly/4hOAitU.

❖ **المقابلات**

- حسين الأحمد. مقابلة شخصية مع أكاديمي وباحث ومؤلف، الجامعة العربية الأمريكية، رام الله والبيرة، 13 فبراير 2025.
- عامر بالي. مقابلة شخصية مع مدير مركز التحكيم التجاري /غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، الخليل، 14 فبراير 2025.
- مازن العجلة. مقابلة شخصية مع خبير اقتصادي/ مدير الدائرة الاقتصادية بمركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 11 فبراير 2025.
- ماهر حشيش. مقابلة شخصية مع مستشار وزير الصناعة (مدير الاتحاد العام للصناعات سابقاً)، رام الله، 12 فبراير 2025.
- محمد أبو عرام. مقابلة شخصية مع مدير عام الموارد المالية والإدارية في وزارة الصناعة، رام الله، 12 فبراير 2025.

❖ **جلسات النقاش**

- جلسة نقاش طاولة مستديرة: "اقتصاد الفرص المشتركة: صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة"، تضمنت 13 مشاركًا من ذوي العلاقة، تطبيق Meet G، 2 فبراير 2025.
- جلسة نقاش طاولة مستديرة: "اقتصاد الفرص المشتركة: صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة"، تضمنت 33 مشاركًا من ذوي العلاقة، تطبيق Zoom، الأحد، 9. مارس 2025.